سلسلة

الانتصار على المبتدعة

٤٧

سطوع القمر

لكشف

حقيقة من صحح حديث: «حسر الثوب في المطر»

حوار مع المتعالم الجاهل «أبي قرقاشة التلفي الجهيماني»

لانتقاده في تضعيفنا لحديث: «حسر الثوب في المطر»

دراسة أثرية علمية منهجية في إثبات ضعف حديث حسر الثوب في المطر، وبيان جهل المعترض الجاهل المتعالم، وبيان حقده وحسده على طلبة العلم، فهو ممن لا ناقة له ولا جمل في العلم الشرعي؛ لأنه يعمل بوظيفة حارس في مدرسة؛ يعني: بواباً!

بقلم:

أبي الحسن علي بن حسن بن علي العريفي الأثري

غفر الله له، ولشيخه، وللمسلمين

لكل داء دواء يستطب به

إلا الحماقة أعيت من يداويها

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

في ديننا الإسلامي لا بأس بالرد على: «أبي قرقاشة التلفي الجهيماني[1]» المبتدع حتى لو كان جاهلاً في العلم لفضحه بين الناس مادام لا يريد أن يستر على جهله في الأصول والفروع، وأنه لا يخاطب خطاب المسلمين، وإنما يخاطب خطاب المبتدعين

فقد بيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله **في «الرد علىٰ البكري» (ج١ ص٥٠)**؛ أنه لا بأس بالرد علىٰ الجاهل إذا خاض في العلم، ونشر جهله بين الناس لفضحه بينهم.

وحيث بين شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله **في «الرد علىٰ البكري» (ج١ ص٥٠)؛ بقوله:** (رأيت أن مثلَ هذا لا يُخاطب خِطاب العُلماء، **وإنما يستحق التأديب البليغ، والنّكال الوَجِيعِ الذي يليقُ بمثله من السُّفهاء، إذا سلم من التكفير**، فإنه لجهله ليس له خبرة بالأدلة الشرعية التي تتلقىٰ منها الأحكام، ولا خبرة بأقوال أهل العلم الذين هم أئمة أهل الإسلام، **بل يريد أن يتكلم بنوع مشاركة في فقه وأصول، ونصوص، ومسائل كبار، بلا معرفة ولا تعرف**، والله أعلم بسريرته؛ **هل هو طالب رياسة**

---

(١) وفي كلام هذا الجاهل من الجهالات العجب العجاب، والتي يضحك عليها العقلاء من أهل السنة والجماعة.

وهذا الجاهل بجهله هذا يطلب الشهرة، وما هو من الظالمين ببعيد!.

بالباطل، أو ضال يشبه الحالي بالعاطل[١]، أو اجتمع فيه الأمران، وما هو من الظالمين ببعيد). اهـ

وقد بين كذلك الشيخ الألباني رحمه الله حقيقة الجهلة في الرد عليهم، وكشف باطلهم حيث قال في «النصيحة» (ص٧)؛ وهو يرد علىٰ: «حسان عبد المنان» الجاهل بقوله: (وأصل هذه البحوثِ ردودٌ علىٰ غُمْرٍ من أغمار الشباب؛ تصدّىٰ لِمَا لا يُحسن، وفَسْلٍ من جهلةِ المتعالمين؛ تطاول برأسه بين الكُبَراء وعليهم؛ فحقق كُتُبـًا، وخَرَّج أحاديثَ! وسوّد تعليقات! وتكلم بجرأةٍ بالغةٍ فيما فلا قِبَلَ له به من دقائق علم المصطلح، وأصول الجرح والتعديل!!!.

فجاء منه فسادٌ كبيرٌ عرض، وَصَدَرَ عنه قولٌ كثيرٌ مريض؛ لا يعلمُ حقيقةَ منتهاه إلا رَبَّهُ ومولاه جل في عُلاه.

ولقد كنتُ رَدَدْتُ عليه قَبْلُ في مواضعَ متعدّدة من كُتُبي وبخاصّة «سلسلة الأحاديث الصحيحة» لمناسباتٍ تَعْرِضُ؛ كشفتُ فيها جهلَه، وأَبَنْتُ بها عن حقيقته؛ حيث ظَهَرَ لي بكلّ وضوح أنه للسُّنَّة هدام، ومُتعَدٍّ علىٰ الحقّ هجّام.

فهو يتعدّىٰ علىٰ الأحاديثِ الصّحيحة بالظَّنِّ والجهلِ والإفسادِ والتخريب؛ بما يُوافقُ هَواه، ويلتقي ما يراه بدعوىٰ التحقيق والتخريج!). اهـ

---

(١) و((أبو قرقاشة)) هذا ما شمّ للعلم شمة، وما نشق له رائحة، حاله كحال البعير الضال في الصحراء إلىٰ أن يهلك، والعياذ بالله.

ولعل نُبين بجلاءٍ جهل «**أبي قرقاشة التلفي الجهيماني**» الواضح، وتعالُمَه الفاضح؛ فرأينا أداءً لواجب النصيحةِ، وحرصاً علىٰ مكانة العلم، ومحافظةً علىٰ السنة النبوية؛ رداً علىٰ جهالاته، وكشفاً لسوءِ حالاته.

قال تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

قال الشيخ الألباني رحمه الله **في «النصيحة» (ص٧)؛ في رده علىٰ «حسان عبد المنان» الجاهل**: (وإني لأعلم أن بعضاً من إخواننا دُعاة السُّنَّةِ أو الحريصين عليها قد يقولون في أنفسهم: **أليس في هذا الردِّ إشهارٌ لهذا الجاهل**، وتعريفٌ بهذا الهدام!.

فأقول: فكان ماذا؟ **أليس واجباً كشف جهل الجاهل للتحذير منه؟!**.

أليس هذا نفسُهُ طريق علماء الإسلام منذ قديم الزمان **لنقضِ كلِّ منحرفٍ هَجّام، ونقدِ كُلِّ مُتطاولٍ هَدّام؟!**.

ثم؛ أليس السكوت عن مثله سبيلاً يُغَرَّرُ به العامَّةُ والدَّهْماء، والهَمَجُ الرَّعَاع؟!.

فليكن إذاً ما كان؛ فالنَّصيحة أُسُّ الدِّين، **وكشفُ المُبْطِلِ صيانةٌ للحقِّ المُبين**؛ ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللهُ مَنْ يَنْصُرُهُ﴾ [الحج: ٤٠]؛ ولو بعد حين). اهـ

بِسْمِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

دَكٌّ وانقضاضٌ

دِيبَاجَةٌ نَادِرَةٌ

قال الإمامُ مُسْلمُ بنُ الحَجَّاجِ في «التَّمييز» (ص١٩٦): (اعْلَمْ رَحِمَكَ اللهُ أنَّ صِناعةَ الحَدِيثِ، ومَعْرفةَ أَسْبابِهِ مِنَ الصَّحِيح، والسَّقِيمِ، **إنَّما هِيَ لأَهْلِ الحَدِيثِ خَاصَةً**؛ لأنَّهم الحُفَّاظُ لرِّواياتِ النَّاسِ، العَارِفِينَ بِهَا دُونَ غَيْرِهم، إذْ الأصلُ الَّذي يَعْتمدُونَ لأَدْيانِهم السُّنن، والآثار الْمَنْقولة مِنْ عَصْرٍ إلىٰ عَصْر، مِنْ لدُن النَّبِيِّ ﷺ إلىٰ عَصْرِنَا هَذَا، فَلاَ سَبيل لِمَنْ نَابذَهُم مِنَ النَّاسِ، وخَالفهُم في الْمَذْهَبِ، إلَىٰ مَعْرفةِ الحَديثِ، ومَعْرفة الرِّجال، مِنْ عُلماءِ الأَمْصارِ فِيمَا مَضَىٰ مِنَ الأَعْصارِ، مِمَّن نَقَلَ الأَخْبار، والآثَار، وأهلُ الحديثِ عَنْ الَّذِين يَعْرفونهُم ويميزُونهم، حَتَّىٰ ينزلُوهُم مَنَازلهم في التَّعْدِيلِ، والتَّجْرِيحِ). اهـ

قلتُ: وهذا عين الصواب.

قال تعالىٰ: ﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولـئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾ [الإسراء:٣٦].

قلتُ: فلا يجوز لك يا «**أبا قرقاشة التلفي الجهيماني**» أن تتدخل وتتكلم في علم الحديث، وعلىٰ أشكالك السكوت.[1]

قال ابن حزم رحمه الله **في «الأخلاق والسير»** (ص٩١): (لَا آفَة أضرّ علىٰ الْعُلُوم وَأَهْلهَا من الدخلاء فِيهَا، وهم من غير أَهلهَا فَإِنَّهُم يجهلون ويظنون أَنهم يعلمُونَ، ويفسدون ويقدرون أَنهم يصلحون). اهـ

قلتُ: ولا آفة أضر علىٰ الدين من هذا الدخيل المتعالم الجاهل[2]، فإن هذا ممن قوي جهله، وضعف عقله، وفسد طبعه يظن أنه عالم وهو متعالم، بل هو بواب في مدرسة!.

❁ ❁ ❁

(١) لأنك لم تعرف بطلب العلم علىٰ أيدي علماء أهل السنة والجماعة، فبين لنا من هم العلماء الذين درست عليهم، أم شيخك كتابك أيها البواب!!.

(٢) والذين يكتبون معه هذه المقالات البالية أجهل منه وأشر!.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قَصْفٌ وقَصْمٌ

جَوْهَرَةٌ نَادِرَةٌ

قال الحافظ السيوطي رحمه الله **في «التعظيم والمِنّة» (ص١٧٩)**: (وقد وصف أحاديث كثيرة في مسلم بأنّها منكرة). اهـ

قلتُ: وهذا غفل عنه البواب الجاهل.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ربَّنا أَتمِمْ لَنَا نُورَنَا واغْفِرْ لَنَا

دُرَّةٌ نَادِرَةٌ

قالَ شيخُ شَيْخِنَا العَلاَّمَةُ مُحمَّد بنُ صَالحٍ العُثيمِينَ في «الشَّرْح المُمتِع عَلَىٰ زَادِ المُسْتَقنِع» (ج٤ ص١٥٩): (بَلْ أَنَا أَرَىٰ أنَّ الرَّجُلَ إِذَا خَالَفَكَ بمُقْتضَىٰ الدَّليلِ عندَهُ لاَ بمُقْتضَىٰ العِنَادِ أَنَّهُ يَنْبغِي أنْ تَزدادَ مَحبَّةً لهُ؛ لأنَّ الَّذي يُخالفُكَ بمُقْتضَىٰ الدَّليلِ لَمْ يُصانعْكَ ولَمْ يُحابِكَ، بَلْ صَارَ صَرِيحاً مِثْلَمَا أَنَّكَ صَرِيحٌ، **أَمَّا الرَّجُلُ المُعاندُ فإنَّهُ لمْ يُرِدْ الحَقَّ**). اهـ

قلتُ: والبواب هذا عناده معروف، لا تزيده الموعظة إلا خسارة!، ولا تُفيده النصيحة إلا مهلكة!!، نعوذ بالله من الخذلان.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

رَبِّ زِدْنِي عِلْماً، وحِفْظاً، وفَهْماً

المقدمة

الحمد لله معز من أطاعه واتقاه، وخاذل من خالف أمره وعصاه، والصلاة والسلام علىٰ عبده ورسوله نبينا محمد بن عبدالله، وعلىٰ آله وأصحابه ومَنْ سار علىٰ نهجه واقتفاه.

أما بعد،

فَقَدْ تَرَكَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَىٰ الْمَحَجّةِ البَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا، لا يَزِيغُ عَنْهَا مِنْ بَعْدِهِ إلاَّ هَالِكٌ ... وبِسَبَبِ انْتِشَارِ الجَهْلِ بِعِلْمِ الحَدِيثِ وعِلَلِهِ، فَقدْ حَقّقَ أَعْدَاءُ السُّنَّةِ الكَثِيرَ مِنْ هَدفِهِمْ الْمَنْشُودِ نَحْوَ الأُمَّةِ الإِسْلاَمِيَّةِ؛ مِنْهَا: نَشْرُ الأَحَادِيثَ الضّعِيفَةَ بَيْنَ صُفُوفِ أَبْنَائِهَا، وتَلْبِيسِ الحَقَائِقِ عَلَيْهِمْ مِنْ طَرِيقِ الأَحَادِيثِ الضَّعيفَة، حَتَّىٰ جَهِلُوا دِينَهُم، وَبَعِدُوا عَنْهُ إلاَّ مَنْ عَصَمَهُمْ اللهُ تَعَالَىٰ.

لذَلِكَ؛ فإنَّ مِنَ الأَحَادِيثِ الْمُنْتشرَةِ بَيْنَ الأُمَّةِ، والَّتي تُنْسبُ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ؛ **حديث حسر الثوب في المطر**، وقد بينت ضعفه في جزء منفرد.

قلتُ: وبعد انتشار الجزء وقفت علىٰ وريقات سودها أحد المتعالمين عليّ ألا وهو المدعو الجاهل «**أبو قرقاشة التلفي الجهيماني**» فيما سماه رداً عليّ في ضعف حديث حسر الثوب في المطر!!.

وفي الحقيقة إن هذا الجاهل عجولٌ جهولٌ![1]، وهو خفيفٌ دفيفٌ!، وركيكٌ سخيفٌ!، وخفيفُ الرَّكانة!، وضعيفُ الرزانة!، مُنْحَلُّ العقيدة[2]!، مُخْتلُ المكيدة!، ضعيفُ البنيان!، قليلُ الرُّجحان!، بيّنُ النقصان!... لا تزيده الموعظة إلاّ خساراً!، ولا تُفيده النصيحة إلا إصراراً!!... إن داريته فار!، وإن حرَّكتَهُ طار!... عقله طائش كالسراب!، وجهله شديد!، وجنونه حديد!، طَيْشُه عتيد!، وشيطانُهُ مريد!... كثيرُ الغَدْر!، وضيقُ الصدر!... قد فارق الحياء!، وحالف البذاء!... ويسيئ المقال!، ويُجالس الأنذال!.

قَالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله **في «الفتاوىٰ»** (ج١١ ص٦٢٥): (ولا يَعْدلُ أحدٌ عن الطُّرق الشَّرعية إلىٰ الطُّرق البدعيّة إلَّا **لجهل، أو عجز، أو غَرَضٍ فاسد**). اهـ

قلتُ: وقد اجتمع الجهل والعجز والغرض الفاسد في هذا البواب الجاهل.

فترىٰ هذا وأشكاله من الجهلة السفهاء الحقاد الذين يبحثون عن زلَّة ليجعلوا منها العلَّة، وعن عثرة ليدعوا إلىٰ النفرة، وتراهم يجعلون من الحبة قبّةً، ومن النملة فيلاً!!!.

وتراهم يمضغون الهواء بعد أن عجزوا عن استنبات بذور حقدهم، وحسدهم فيه، اللهم غفراً.

---

(١) **قلتُ**: وهذا واضح منه في رده البالي فهو ممن لا ناقة له وجمل في العلم وبالأخص في ((**علم الحديث**)).

(٢) لأنه علىٰ **مذهب الإرجاء والمرجئة**، اللهم سلِّم سلِّم.

وتراهم ينسجون من الرمال حِبالاً، ويجعلون من أعواد الخيزران جبالاً، وظنوا أنهم شوَّهوا سُمْعةَ البرآء، ولطّخوا صورةَ الذين جعلوا هجرتَهم لله تعالىٰ، ولرسوله ﷺ.

فأولئك سُحقـًا لهم سُحقـًا، ومحقـًا لهم محقـًا، وتعسـًا لهم تعسـًا، فأولىٰ لهم ثم أولىٰ لهم.

قلتُ: والمدعو: «**أبو قرقاشة التلفي الجهيماني**» هذا في مرتبة سيئة في الدين، فهو رويبضة من الرويبضات.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (سَيَأْتِي عَلَىٰ النَّاسِ سَنَوَاتٌ خَدَّاعَاتُ، يُصَدَّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ، وَيُكَذَّبُ فِيهَا الصَّادِقُ، وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ، وَيُخَوَّنُ فِيهَا الْأَمِينُ، وَيَنْطِقُ فِيهَا الرُّوَيْبِضَةُ. قِيلَ: وَمَا الرُّوَيْبِضَةُ؟ قَالَ: الرَّجُلُ التَّافِهُ يَتَكَلَّمُ فِي أَمُورِ الْعَامَّةِ).

حديثٌ حسنٌ

أخرجه ابنُ مَاجَه في «سُنَنه» (٤٠٣٥).

قلتُ: والرويبضة: يقصد بذلك الرجل المتعالم الجاهل الذي يتكلم في الدين بلا علم؛ **كأبي قرقاشة التلفي**.[1]

---

(١) وانظر: ((التعالم)) للشيخ بكر بن عبد الله (ص٦).

و((**أبو قرقاشة**)) هذا رجل تافه في مملكتنا البحرين ليس له أي اعتبار فيها، فهو منبوذ مثل الكلب وأشد!.

قال الشَّاطِبِيُّ رحمه الله **في «الاعْتِصَامِ» (ج٢ ص٦٨١)؛ عن تفسير الرُّويبضةِ:** (قالوا: هو الرَّجلُ التَّافهُ الحَقِيرُ يَنْطق في أمُورِ العامَّةِ، كأنَّه ليسَ بأهلٍ أنْ يتكلَّمَ في أمُورِ العامّةِ، فيتكلّم). اهـ

وقالَ أَبُو مَنْصُور السّمْعَانِيّ رحمه الله **في «غَرَائِبِ الأَحْادِيثِ» (ج٢ ص٥٢٧):** (تفسيرُ الرُّوَيْبِضَةِ مَذْكورٌ في الحديثِ، وكأنّهُ في الأصلِ تْصغِيرِ الرَّابِضَةِ وهي الدّابةُ التي تَرْبِضُ فلا تتحرّك، فَشَبّهَ الرّجَل الدُّونَ به.

وأمّا التّافِه فهو: الخَسِيسُ، الخَامِلُ من الناسِ، ولذلك كُلُّ خَسِيسٍ تافِهٍ).اهـ

قلتُ: وخلاصة الأمر أن هذا البواب تربىٰ علىٰ الجهل والحقد، وبسبب ذلك جعل كتاب الإمام مسلم رحمه الله ككتاب الله عز وجل، نعوذ بالله من الخذلان.

ومن جهله في الدين خفي عليه أن كتاب الله تعالىٰ هو أصح كتاب علىٰ الإطلاق.

قال الإمام ابن رجب رحمه الله **في «القواعد» (ص٣)**: (ويأبىٰ الله العصمة لكتاب غير كتابه[1]. اهـ

قلتُ: وقد انتقد العلماء عدداً من الأحاديث الضعيفة في «صحيح الإمام مسلم» بل في «صحيح الإمام البخاري».

---

(١) فاللهُ تَعَالَىٰ لَم يَكْتُبِ العِصْمَةَ لِكِتَابٍ غَيْرِ كِتَابِهِ، واللهُ الْمُسْتعان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله **في «منهاج السنة» (ج٧ ص٢١٥)؛ عن الصحيحين**: (والصحيح التفصيل؛ فإن فيها مواضع منتقدة بلا ريب!). اهـ

وقال الحافظ العراقي رحمه الله **في «الباعث علىٰ الخلاص» (ص٩٨)**: (فلا يحلُّ لأحد ممن هو بهذا الوصف – يعني لم يتعلم – أن ينقل حديثاً من الكتب، **بل لو من الصحيحين** ما لم يعتمد علىٰ من يعلم ذلك من أهل الحديث). اهـ

وقال الحافظ الدارقطني رحمه الله **في «التتبع» (ص١)**: (ابتداء ذكر أحاديث معلولة – يعني ضعيفة – اشتمل عليها «كتاب البخاري ومسلم» أو أحدهما، بينت عللها والصواب منها). اهـ

قلتُ: فأحببت أن أبين حقيقة ما سماه رداً ضاحكاً علىٰ نفسه.

كتبه

أبو الحسن علي بن حسن العريفي الأثري

مملكة البحرين – رمضان/ ١٤٣٩هـ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ذكر الدليل
على قمع وقصف
المدعو: أبي قرقاشة التلفي الجهيماني
في تصحيحه لحديث حسر الثوب في المطر

قال الحاقد الحاسد في «مقاله البالي» (ص١): (فقد وقفت علىٰ رسالة سماها صاحبها الصغير[1]). اهـ

كذا قال هذا الحاسد الحاقد (**سماها صاحبها الصغير**)، فما أدري ما دخل الصغر والكبر في العلم الشرعي: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ [ص: ٦].

قلت: وفي الحقيقة الذي جعلك أن تقول عني هكذا هو حسدك وحقدك، وهذا ليس بغريب عليك أيها الحاسد، وكان الحسد عليّ بسبب إخراج بعض المؤلفات

---

(١) **قلتُ**: وهذا من حقده وحسده عليّ، فتراه يتكلم عليّ بأشياءٍ بعيدةٍ عن العلمِ؛ كما في مقاله البالي هذا وفي غيره، اللهم غفراً.

وإذا أتتك مذمتي من ناقص

فهي الشهادة لي بأني فاضل

قال الحافظ الذهبي رحمه الله **في ((سير أعلام النبلاء)) (ج١١ ص٣٢١)**: (الجاهل لا يعلم رتبة نفسه، فكيف يعرف رتبة غيره!). اهـ

قلتُ: وأنت واقع في الجهل المركب!!، ولابد.

العلمية الأثرية علىٰ أيدي علماء أهل السنة والجماعة كشيخي العلامة المحدث فوزي بن عبد الله الحميدي الأثري حفظه الله.

وكان بداية الحسد والحقد[1] الذي في قلوب القوم أيضـًا؛ كأشكال هذا المعترض البواب وغيره عندما نشرت بحثي: «**اللآلئ المكللة في تخرج حديث لا وتران في ليلة**»، فقال القوم: (كيف يكتب هذا الصغير وكيف وكيف)، كما قال هذا الحاقد «**أبو قرقاشة التلفي**» ولم ينظروا إلىٰ البحث وما فيه من الحق والصواب: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥]؛ بل: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ [ص: ٦].

ولم ينظروا إلىٰ فوائد الكتاب في علم الحديث والفقه لعل بذلك تنشرح صدورهم؛ فيرفعوا عن أنفسهم الجهل في الدين قبل الممات، وإلا ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاء أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ «٩٩» لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحـًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ

---

(١) **قلتُ**: واعلم أخي القارئ الكريم أنه اختلفت مع عالم أنصفك، وإذا اختلفت مع جاهل بدعك!، كحال هذا البواب.

قال العلامة ابن القيم رحمه الله في ((**إعلام الموقعين**)) (**ج٣ ص٤٠٨**): (فإذا ظفرت برجل واحد من أولي العلم طالب للدليل محكم له متبع للحق حيث كان وأين كان ومع من كان زالت الوحشة وحصلت الألفة، ولو خالفك فإنه يخالفك ويعذرك.

والجاهل الظالم يخالفك بلا حجة ويكفرك أو يبدعك بلا حجة، وذنبك رغبتك عن طريقته الوخيمة، وسيرته الذميمة، فلا تغتر بكثرة هذا الضرب، فإن الآلاف المؤلفة منهم لا يعدلون بشخص واحد من أهل العلم، والواحد من أهل العلم يعدل بملء الأرض منهم). اهـ

هُوَ قَائِلُهَا وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون:٩٩ و١٠٠]، وهم ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لاَ يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة:١٨]، وهم المحرومون نعوذ بالله من الخذلان.

قلتُ: ومراد القوم من قولهم عليّ: «الصغير[1]» وغير ذلك الذم والتنقيص: ﴿وَاللهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٧٢].

قال الإمام ابن رجب رحمه الله **في «الفرق بين النصيحة والتعيير» (ص٢٦)**: (من عرف منه أنه أراد برده عليهم التنقيص والذم، وإظهار العيب، فإنه يستحق أن يقابل بالعقوبة ليرتدع هو ونظراؤه عن هذه الرذائل المحرمة). اهـ

قلتُ: وكان الواجب عليهم النظر في القول ثم عرضه علىٰ أدلة الكتاب، والسنة، والآثار فإن كان موافقاً فليأخذوا به، وإن كان باطلاً فليردوا عليه بعلمٍ وإنصاف، لا بحقد وحسد وتعصب وجهل.

---

(١) والعجب من أمرِ: ((أبي قرقاشة التلفي)) يغمزني بصغر سني في التأليف، ثم هو يؤلف كتاباً في صغر سِنِّه مع ما فيه من الضعف البيِّن في العلم.

فهذا من عجيب أمر هذا المُدّعي أنه كثير المناقضة لنفسه، يقع فيما ينهىٰ الآخرين عنه، ويتصف بما يذمُّ الآخَرِين به.

أَرَىٰ كُلَّ إِنْسَانٍ يَرَىٰ عَيْبَ غَيْرِه
وَيَعْمَىٰ عَنِ العَيْبِ الَّذِي هُوَ فِيه
وَلَا خَيْرَ فِيمَنْ لَا يَرَىٰ عَيْبَ نَفْسِه
وَيَعْمَىٰ عَنِ العَيْبِ الَّذِي بِأَخِيه

قلتُ: ولم أرَ أحداً منهم رد عليّ رداً علميـًا، بل رأيت منهم الشتم والسب والتنقيص وإظهار العيب والذم؛ كحال هذا البواب، وإلىٰ الله الشكوىٰ.

قال الإمام ابن رجب رحمه الله **في «الفرق بين النصيحة والتعيير» (ص٢٥)**: (وأما إذا كان مرادُ الرادِّ بذلك إظهارَ عيب من ردَّ عليه، وتنقصَه، وتبيينَ جهله، وقصوره في العلم – بزعمه –، ونحو ذلك **كان محرمـًا**، سواء كان ردُّه لذلك في وجه من ردِّ عليه، أو في غيبته، وسواء كان في حياته، أو بعد موته، **وهذا داخل فيما ذمَّه الله تعالىٰ في كتابه، وتوعد عليه في الهمز واللمز**). اهـ

وقال الإمام ابن رجب رحمه الله **في «الفرق بين النصيحة والتعيير» (ص٢٩)**: (وأما إشاعة، وإظهار العيوب فهو ممَّا حرمه الله، ورسوله، قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النور:١٩]، فلهذا كان إشاعة الفاحشة مقترنة بالتعيير، وهما من خصال الفجار، لأن الفاجر لا غرض له في زوال المفاسد، ولا في اجتناب المؤمن للنقائص والمعايب، إنما غرضه في مجرد إشاعة العيب في أخيه المؤمن، وهتك عرضه، فهو يعيد ذلك ويُبديه، ومقصوده تنقص أخيه المؤمن في إظهار عُيوبه، ومساويه للناس ليُدخل عليه بذلك الضرر في الدنيا!). اهـ

وقال الإمام ابن رجب رحمه الله **في «الفرق بين النصيحة والتعيير» (ص٣٠)**: (وأما الحامل للفاجر علىٰ إشاعة السوء وهَتْكِهِ، فهو القسوة والغلظة، ومحبته إيذاء أخيه المؤمن، وإدخال الضرر عليه، وهذه صفة الشيطان الذي يُزيِّن لبني آدم الكفر، والفسوق، والعصيان ليصيروا بذلك من أهل النيران، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ

لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُو حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [فاطر:٦]... فشتان بين مَنْ قصده النصيحة، وبين مَنْ قصده الفضيحة، ولا تلتبس إحداهما بالأخرىٰ إلا علىٰ من ليس من ذوي العقول الصحيحة). اهـ

قلتُ: فاعلم أن العلم الشرعي لا يقتصر ويختص بالكبارِ دون الصغار، وأن العبرة بالحق سواء كان عند الكبير أو الصغير، وأن الصغير متىٰ وافق الحق يجب توقيره وتقديمه وإكرامه وإن كان صغير السن، فرب صغير في السن كبيرٌ في عِلْمِهِ، والله يمن علىٰ من يشاء بحكمته ورحمته.[1]

فعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: (كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر، فقال بعضهم: لم تدخل هذا الفتىٰ معنا ولنا أبناء مثله؟ فقال: إنه ممن قد علمتم قال: فدعاهم ذات يوم ودعاني معهم قال: وما رئيته دعاني يومئذ إلا ليريهم مني، فقال: ما تقولون في إذا جاء نصر الله والفتح، ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا حتىٰ ختم السورة، فقال بعضهم: أمرنا أن نحمد الله ونستغفره إذا نصرنا وفتح علينا، وقال بعضهم: لا ندري، أو لم يقل بعضهم شيئا، فقال لي: يا ابن عباس، أكذاك تقول؟ قلت: لا، قال: فما تقول؟ قلت: هو أجل رسول الله ﷺ أعلمه الله له: إذا جاء نصر الله والفتح فتح مكة، فذاك علامة أجلك: فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان توابا).

قال عمر: (ما أعلم منها إلا ما تعلم).

---

(١) **قلتُ**: ولعل المعترض يعترض علىٰ هذا ويقول كيف يزكي نفسه، **فأقول له**: يجوز ذلك للحاجة الشرعية والمصلحة، **فافهم أيها الصغير!!**.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٢٩٤)، و(٤٩٧٠) من طريق أبي النعمان وموسىٰ بن إسماعيل، حدثنا أبو عوانة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما به.

قال شيخ شيخنا العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله **في «شرح رياض الصالحين» (ج٢ ص١٤٤)**: (وكان يدخل مع أشياخ بدر، أي مع كبار الصحابة رضي الله عنهم عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، **وكان صغير السن بالنسبة لهؤلاء**، فوجدوا في أنفسهم: كيف يدخل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما مع أشياخ القوم، ولهم أبناء مثله، ولا يدخلهم).اهـ

قلتُ: وهذا يدل علىٰ أن العبرة في العلم ليست بالسن، فانتبه لهذا ترشد، وفيه قبول الحق ولو من عند صغير السن.

وعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُعْتَزّ رحمه الله **قَالَ: (الْجَاهِلُ: صَغِيرٌ، وَإِنْ كَانَ شَيْخًا، وَالْعَالِمُ: كَبِيرٌ وَإِنْ كَانَ حَدَثًا). يَعْنِي: صَغِيراً.**

أثرٌ صحيحٌ

أَخْرَجَهُ الخَطِيبُ في «الجَامِعِ لأَخْلاَقِ الرَّاوِي» (٧٣٥)، وابنُ عَبْدِ البَرِّ في «جَامِعِ بَيَانِ العِلْمِ» (١٠٦١).

وإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وذَكَرَهُ السَّخَاوِيُّ في «فَتْحِ المُغِيثِ» (ج٣ ص٣٣٣).

وعن إبراهيم بن أبي عبلة قال: (كان يقال: ليس الحلم عن الكبر، وليس الجهل عن الصغر، تجد في عراض الشيوخ جهلاء سفهاء، وتجد في عراض الشباب حلماء علماء، وقد يؤتىٰ المرء الحكم صبيًا).

أثر حسن

أخرجه ابن منده في «الأمالي» (ص١٨٤).

وإسناده حسن.

قلتُ: وهذه صاعقة لهذا البواب، وأشكاله.

قلتُ: وكان أهل العلم ممن هم من صغار السن يؤلفون المؤلفات ويعرضونها علىٰ أهل العلم الكبار.

قال الحافظ السخاوي رحمه الله **في «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» (ج٢ ص٤٠)؛ في ترجمة الحافظ ابن حجر**: (وقد قرأت عليه الكثير جداً من تصانيفه ومروياته بحيث لا أعلم من شاركني في مجموعها، وكان رحمه الله يودني كثيراً وينوه بذكرىٰ في غيبتي مع صغر سني حتىٰ قال: ليس في جماعتي مثله، **وكتب لي علىٰ عدة من تصانيفي، وأذن لي في الإقراء والإفادة بخطه وأمرني بتخريج حديث ثم أملاه**). اهـ

قلتُ: فالسخاوي رحمه الله كان صغير السن، ومع ذلك أذن له الحافظ ابن حجر رحمه الله بالتصنيف والإقراء، وهذا قل من يتفطن له فيرشد، اللهم بلغت اللهم فاشهد.

وقال الحافظ ابن عبد البر رحمه الله **في «التمهيد» (ج٣ ص١٥٠)**: (إن العلماء لم يزالوا يتناظرون، ولم يزل منهم الكبير –يعني العالم– لا يرتفع علىٰ الصغير يعني

العالم-، ولا يمنعون الصغير – يعني العالم- إذا علم أن ينطق بما علم، **ورُبّ صغيرٍ في السنِّ كبيرٌ في عِلْمِهِ، والله يمن علىٰ من يشاء بحكمته، ورحمته**). اهـ

قلتُ: وهذا الأمر غفل عنه خلقٌ من الجهال والحقاد والحساد بسبب أمراض قلوبهم، والله المستعان.

وقال الحافظ ابن رجب رحمه الله **في «الفرق بين النصيحة والتعيير» (ص٢٦)**: (فلهذا كان أئمة السلف المجمع علىٰ علمهم، وفضلهم، يقبلون الحق ممن أورده عليهم وإن كان صغيراً –يعني: العالم في ذلك العهد-، ويوصون أصحابهم، وأتباعهم بقبول الحق إذا ظهر في غير قولهم). اهـ

وقال الحافظ السجزي رحمه الله **في «الرسالة» (ص٢٢٠)**: (**فالمتبع للأثر يجب تقدمه وإكرامه**، وإن كان صغير السن غير نسيب، والمخالف له يلزم اجتنابه، وإن كان مسنـًا شريفـًا). اهـ

وَقَالَ الحافظُ ابنُ عبدِ البَرِّ رحمه الله **في «جامع بيان العلم» (ج٢ ص٦١٧)**: (وَقَالُوا: الْجَاهِلُ صَغِيرٌ وَإِنْ كَانَ شَيْخًا، **وَالْعَالِمُ كَبِيرٌ وَإِنْ كَانَ حَدَثًا**). اهـ

وقال الحافظ السخاوي رحمه الله **في «الأجوبة المرضية» (ج٣ ص٩٩٤)**: (وإنما المراد بالصغر، النقص في الفهم، والعقل، والنظر في أمور الدين ومصالح المسلمين). اهـ

قلتُ: وإن كان المعترض يرميني بصغر سني فهو كذلك صغير السن، فلماذا إذاً يتكلم في العلم، فقد رمتني بدائها وانسلت.

قال السراج البلقيني في «محاسن الاصطلاح» (ص٢٤٠): (ولكن الانتهاض لمجرد الاعتراض من جملة الأمراض). اهـ

قلتُ: والمعترض في الحقيقة لا يريد إلا الانتهاض والاعتراض وهذا بسبب مرضه، اللهم سلم سلم.

وقال الحاقد الحاسد في «مقاله البالي» (ص١): (فضعف الحديث لتفرد جعفر بن سليمان بالحديث عن ثابت، وفي أحاديثه مناكير، ونقل نقولات فيها أغلاط تدل علىٰ عدم معرفته وفهمه لهذا العلم). اهـ

قلتُ: كذا قال الحاقد الحاسد: (**ونقل نقولات فيها أغلاط تدل علىٰ عدم معرفته وفهمه لهذا العلم**[1]) واصفاً شخصي بسوء العلم، وعدم الفهم، ولم أحسن علم الحديث[2] وغير ذلك، بدون ضمير، ولا وازع ديني، والله المستعان.

قال ابن رجب رحمه الله في «الفرق بين النصيحة والتعيير» (ص٢٦): (من عرف منه أنه أراد برده عليهم التنقيص والذم، وإظهار العيب، فإنه يستحق أن يقابل بالعقوبة ليرتدع هو ونظراؤه عن هذه الرذائل المحرمة). اهـ

وإليك قمعه:

---

(١) **قلتُ**: رغم أنه هو الذي نقل نقولات فيها أغلاط وحرفها بفهمه الباطل مما يدل علىٰ عدم معرفته وفهمهم لعلم الحديث.

(٢) سبحان الله، وأنت هل عندك علم الحديث، وتعرف أصوله؟! لكي تنتقد غيرك في علم الحديث.

فأنت خضت في هذا العلم بجهل بالغ، والضعف بيّن في مقالك البالي.

أولاً: الحديث هو حديث: **أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، قَالَ: أَصَابَنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَطَرٌ، قَالَ: فَحَسَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ثَوْبَهُ، حَتَّىٰ أَصَابَهُ مِنَ الْمَطَرِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ لِمَ صَنَعْتَ هَذَا؟ قَالَ: (لِأَنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ تَعَالَىٰ)**.

حديثٌ منكرٌ

أَخرجهُ مُسلمٌ في «صَحِيحِهِ» (ص٣٦٠ ح٨٩٨)، وأَبُو دَاودَ في «السُّنن» (ص٧٧٠ ح٥١٠٠)، والنَّسَائِيُّ في «السُّنن الكُبرىٰ» (ج٢ ص٣٢٨ ح١٨٥٠)، وأحمدُ في «الْمُسْند» (ج١٩ ص٣٦٤ ح١٢٣٦٤)، و(ج٢١ ص٣٢٤ ح١٣٨٢٠)، وأَبُو يَعْلَىٰ في «الْمُسْند» (ص٦٥٨ ح٣٤٢٦)، والبَزَّارُ في «الْمُسْند» (ج١٣ ص٢٩٣ ح٦٨٧٣)، والرُّويَانِيُّ في «الْمُسْند» (ج٢ ص٢٧١ ح١٣٨٥)، والبُخَارِيُّ في «الأَدبِ الْمُفْرد» (ص٢٠٤ ح٥٧١)، وابنُ حِبَّانَ في «صَحيحِهِ» (ص١٦٣٠ ح٦١٣٥)، والبَيْهَقِيُّ في «السُّنن الكُبرىٰ» (ج٣ ص٥٠١ ح٦٤٥٦)، وفي «مَعْرفةِ السُّنن» (ج٥ ص١٨٣ ح٧٢٣١)، والحاكمُ في «الْمُسْتدرك» (ج٤ ص٣١٧ ح٧٧٦٨)، وأَبُو نُعَيْم في «الْمُسند الْمُستخرج» (ج٢ ص٤٨٣)، وفي «حِلْية الأولياءِ» (ج٦ ص٢٩١)، وابنُ أَبِي عَاصمٍ في «السُّنَّة» (ص٢٦٣ ح٣٦٣)، والدَّارِمِيُّ في «الردّ عَلَىٰ الجَهْمِيَّةِ» (ص٥٣ ح٧٦)، وأَبُو الشَّيْخِ الأصبهانيُّ في «أَخْلاق النَّبِيِّ» (ج٤ ص١٢٦ ح٨٢٢)، وابنُ أَبِي الدُّنيا في «الْمَطر والرَّعد والبَرْق» (ج٨ ص٤١٥ ح١-مَوْسُوعة ابنِ أبي الدُّنيا)، وابنُ أَبِي شَيْبَةَ في «الْمُصنَّف» (٢٣٦٠)، والذَّهَبِيُّ في «العَرْشِ» (ج٢ ص١٤٤)، وفي «العُلوِّ» (ص٤٦)، والْمُزَكِّيُّ في «الْمُزكِيَّات» (ص٦٤ ح٢)، والبَغَوِيُّ في «الأَنْوار» (ص٤٦٣ ح٦٥٦)، وابنُ عَدِيٍّ في «الكامل» (ج٢ ص٣٨٨)، والسَّمْعَانِيُّ في

«الْمُنْتخب من مُعْجم شيُوخِهِ» (ص٣٥٤)، وابنُ تَيميَّةَ في «الأَرْبَعِين حديثًا» (ص١٤٤ ح٣٨)، وأَبُو العَبَّاس السراجُ في «البيتوتة» (ص٦٢ ح١٥) من عِدَّةِ طُرقٍ عن جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه بهِ.

قلتُ: وهذا سندُهُ ضعيفٌ من أجلِ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيُّ وَلَمْ يُتَابِعْ، فِي أَحَادِيثِهِ مَنَاكِيرٍ عَنِ ثَابِتٍ.

قلتُ: وهذه العبارة انتقدها عليّ الحاقد الحاسد، فأقول له لم آتِ أنا بشيء جديد، إنما هو من كلام جهابذة «**علم الحديث وعلله**»[1]، وهم أفهم منك أيها النكرة الجاهل المتعالم.

قالَ عنهُ –أي عن جعفر بن سلميان الضبعي– عَليُّ ابْنُ الْمَدِينِيّ: (لَمْ يَكُنْ عِنْد جَعْفَرٍ كتابٌ، وَعِنْده أَشْيَاءُ لَيست عِنْدَ غَيرِهِ)، وقالَ أيضًا: (أمَّا جَعْفَر بنُ سُلَيْمَان فَأَكْثرَ عَن ثَابتٍ، وَكَتَبَ مَرَاسِيلَ، وَكَانَ فِيهَا أَحَادِيثُ مَنَاكِيرُ)، وقالَ الجُوزَجَانيُّ: (جَعْفَرُ بنُ سُليمانَ الضُّبَعِيُّ رَوَىٰ أَحاديث مُنْكَرة وهوَ ثِقَةٌ مُتماسك كَانَ لاَ يَكْتُب)، وقالَ الأَزْدِيُّ: (كانَ فيهِ تَحاملٌ عَلَىٰ بَعْضِ السَّلفِ وكَانَ لاَ يَكذبُ في الحديثِ، ويُؤخذُ عنهُ الزُّهد والرَّقائق، وأَمَّا الحديثُ فعامَّةُ حديثهِ عنْ ثابتٍ، وغَيْرِهِ فيها نظرٌ ومُنكر)، وقالَ ابنُ الجَوْزيِّ: (فِي بعضِ حَدِيثه مُنكر كَانَ يُبغضُ أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَكَانَ

(١) فانظر إلىٰ أي هُوَّة سقط هذا الرجل أبكذبه، وتضليله، وتلبيسه؛ أم بعظيم غفلته، وشدة حمقه، أم بضحالة عقله، واستفحال جهله!.

يحيىٰ بنُ سَعيدٍ يَستضعفهُ)، وقَالَ الذَّهَبِيُّ: (وله مَا يُنكر)، وقالَ البُخَارِيُّ: (يُخالفُ فِي بَعْضِ حديثِهِ)، وقال محمد بنُ عَمَّار: (جَعْفرٌ ضَعِيفٌ).[1]

قلتُ: ومع ذلك فقد كَتَمَ هذا المهبول هذا كلِّه؛ ليسلم له مُرادُه في التلبيس والتدليس!.[2]

وقَالَ ابنُ عَدِيّ في «الكامل» (ج٢ ص٣٨٩)؛ عَنْ هَذَا الحَديثِ وغيرِهِ: (وهذهِ الأحاديثُ عَن جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ ثَابِتٍ، عَن أَنَسٍ كلُّها **إفراداتٌ لجعفرٍ لا يَرْويها عَن ثابتٍ غَيرُهُ**). اهـ

قلتُ: واعترض المعترض الحاقد علىٰ هذا بقوله في «مقاله البالي» (ص١): (مع أن ابن عدي رحمه الله قال: ولجعفر حديث صالح وروايات كثيرة، وهو حسن الحديث، وهو معروف في التشيع وجمع الرقاق وجالس زهاد البصرة فحفظ عنهم الكلام الرقيق في الزهد يرويه ذلك عنه سيار بن حاتم وأرجو أنه لا بأس به، والذي

---

(١) انظر: ((تَهْذيب التَّهذيب)) لابنِ حَجَرٍ (ج٢ ص٩٧)، و((أَحْوال الرِّجال)) للجُوزَجَانِيِّ (ص١٨٤)، و((العِلَلِ)) لابنِ الْمَدِينيّ (ص٨٧)، و((الضُّعفاء والْمَتروكين)) لابنِ الجَوْزِيِّ (ج١ ص١٧١)، و((الْمُغني في الضُّعفاء)) للذَّهَبِيِّ (ج١ ص١٣٢)، و((مِيزَان الاعْتِدَال)) له (ج١ ص٣٧٤)، و((التَّاريخ الكَبِير)) للبُخَارِيِّ (ج٢ ص١٩٢)، و((عِلل الأحاديث في صَحيحِ مُسلم)) لابنِ الشَّهيد (ص٥٥).

(٢) وهذا يدل علىٰ أن هذا البواب يطعن في هؤلاء الأئمة في تضعيفهم لحديث جعفر بن سليمان؛ فلعل المغرورين به من الجهلة يكتشفون حقيقته، فتظهر لهم فعالة سريرته الخبيثة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله **في «الفتاوىٰ» (ج١٨ ص٢٧٢)**: (فإنه ما أسر أحد سريرة إلا أبداها الله علىٰ صفحات وجهه، وفلتات لسانه). اهـ

ذكر فيه من التشيع والروايات التي رواها التي يستدل بها علىٰ أنه شيعي فقد روىٰ في فضائل الشيخين أيضا كما ذكرت بعضها وأحاديثه ليست بالمنكرة وما كان منها منكرا فلعل البلاء فيه من الراوي عنه، وهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه.

فلاحظ قول ابن عدي رحمه الله عنه:

* وهو حسن الحديث.

* لا بأس به.

* أحاديثه ليست بالمنكرة.

* ما كان فيه منكر لعل البلاء فيه من الراوي عنه.

* فهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه).[1] اهـ

قلتُ: اعلم أيها الجاهل أن خلاصة الأمر في جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيِّ أنه فِي أَحَادِيثِهِ مَنَاكِيرِ عَنِ ثَابِتٍ؛ كما بين ذلك جهابذة علم الحديث.

ولا يلزم من قول الحافظ ابن عدي رحمه الله الذي نقلته أنت أن لا تكون لديه أحاديث مناكير عن ثابت، فافهم لهذا.

قلتُ: وقول الحافظ ابن عدي رحمه الله الذي نقلته أنا لإثبات أن هذا الحديث من إفراد جعفر ولا يرويها عن ثابت غيره، **فنتبه أيها المغفل**.

---

(١) وهذا كلام ينطوي علىٰ تدليس وتلبيس ... دفعه إلىٰ ذلك ما عشعش في صدره من حقد وغلّ علىٰ أهل السنة.

قلتُ: فخلاصة الأمر أنَّ كلام الحافظ ابن عدي رحمه الله الذي نقلته أنا أن هذا الحديث من إفرادات جعفر بن سليمان الضبعي عن ثابت، وأنه لا يرويه غيره، فلا تدلس علىٰ الناس أيها البواب.

قلتُ: ثم إنَّ جرح الأئمة فيه مفسراً، كما بينت ذلك، والجرح المفسر مقدم علىٰ التعديل المجمل، **وهذا مما غفلت عنه أنت كعادتك**؛ لأنك من الجهلة في علم الحديث لذلك عليك أن لا تتكلم في هذا العلم الشريف.[1]

قال العلامة المحدث مقبل الوادعي رحمه الله في «**المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح**» (**ص١٩**): (الجرح المفسّر مقدّم علىٰ التعديل). اهـ

وقال العلامة المحدث الألباني رحمه الله في «**الصحيحة**» (**ج٢ ص٢١٩**): (والجرح المفسر مقدم علىٰ التعديل عند التعارض كما هو معلوم في المصطلح). اهـ

وقال الحاقد الحاسد في «مقاله البالي» (ص١): (نقل عن الذهبي قوله: «وله ما ينكر». ونقل عنه: «وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (١/ ٣٧٥): (وينفرد بأحاديث عدت ما ينكر واختلف في الاحتجاج بها منها ... وحديث حسر عن بدنه وقال: «إنه حديث عهد بربه» ... وغالب ذلك في صحيح مسلم).[2] اهـ

---

(١) **قلتُ**: فقد ثبت أن المعترض لا يعرف شيئًا في هذا العلم، إلا الجهل المركب.

فهذا الرجل ساقط بموازين الرجال قبل سقوطه بموازين العلم، وذلك لكثرة كذبه، وتدليسه، وتلوُّنه في الدين.

(٢) لقد بنىٰ رسالته علىٰ زَخَمٍ مهول من التدليس، والتلبيس في تحريف نقول العلماء وبترها، وهذه جادة معروفةٌ لدىٰ من تشربت نفوسهم بالهوىٰ والبدعة في كل زمان.

قال أبو الحسن الأثري: وكلام الحافظ الذهبي واضح، ولكنك أعمىٰ، وإن كان بصرك صحيحًا أيها المتعصب.

قال الشوكاني رحمه الله **في «فتح القدير» (ج٢ ص٢٧٧)**: (والمتعصب وإن كان بصره صحيحا فبصيرته عمياء، وأذنه عن سماع الحق صماء). اهـ

وقال الحاقد الحاسد في «مقاله البالي» (ص١): (فكون الذهبي رحمه الله يرىٰ هذا الحديث من إفراد جعفر لا يستلزم منه تضعيفه له! فلا ينبغي تقويل الأئمة وفهم كلامهم ما لا يقصدونه[1]، والذهبي رحمه الله قد احتج بهذا الحديث في كتابه: (العلو) فتأمل). اهـ

قلتُ: أفلا تبصر أيها الحاقد الحاسد في قول الحافظ الذهبي: (وله ما ينكر)[2]، وقوله: (وينفردُ بأحاديث عدَّت مِمَّا يُنْكرُ، واخْتُلِفَ في الاحْتِجاج بها منها: ... وحديثُ حَسْرِ عَنْ بدنهِ وقَالَ: (إنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بَربِّهِ) ... وغالبُ ذَلِكَ في صَحيحِ مُسْلم). اهـ

---

(١) صدق الشاعر حين قال:

كَـــمْ مِـــنْ عَائِـــبٍ قَـــوْلًا صَـــحِيحًا

وَآفَتُـــــهُ مِـــــنَ الْفَهْـــــمِ السَّـــــقِيمِ

(٢) **قلتُ**: والراوي ممكن تصحح له بعض الأحاديث، وممكن تضعف له بعض الأحاديث وذلك علىٰ حسب قوته وضعفه في الحديث، ولكن هذا البواب لا يفهم، ولا يريد أن يفهم!.

قلتُ: فالحافظُ الذَّهَبِيُّ رحمه الله يعدُّ هَذَا الحَديثَ مِنْ إفرادِ جَعْفر بنِ سُليمانَ، بلْ مِنْ مَنَاكيرِهِ لذلك قال: (**وينفردُ بأحاديث عدَّت مِمَّا يُنْكرُ، واخْتُلِفَ في الاحْتِجاج بها** ...).

قلتُ: فافهم أنت كلام الأئمة واحذر من أن تقول علىٰ الأئمة مالا يقولونه، وكلام أئمة أهل الحديث يعرفه علماء الحديث وطلابه أما أنت فلا تعرف شيئًا في «**علم الحديث**».[1]

قال الإمام المزي رحمه الله في «تهذيب الكمال» (ج٤ ص٣٢٦): (ولو سكت من لا يدري لاستراح وأراح، وقل الخطأ، وكثر الصواب). اهـ

وأما قولك: (والذهبي رحمه الله قد احتج بهذا الحديث في كتابه: (العلو) فتأمل).[2]

قلتُ: ربما تراجع عنه الحافظ الذهبي رحمه الله أيها الجاهل، وهذا مما يغفل عليك كعادتك لأنك متعالم من المتعالمين.

---

(١) إن من كان هذا حالُه حقيق بأن يُرْثَىٰ مآله، ويُطرحَ مقالهُ!.

(٢) فانظروا إلىٰ هذا التلاعب البيِّن، وكأنَّ هذا البواب يتلاعب بعقول القراء، ويظنُّهم مستسلمين لكلامه الباطل.

قَالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّة رحمه الله في ((الرَّدِّ عَلَىٰ المَنْطِقِيِّينَ)) (ج٢ ص٨٦): (والْمَقْصُودُ هُنَا: **أَنَّ هَـذِهِ الأُمَّةَ ولله الحَمْدُ لَمْ يَزَلْ فِيهَا مَنْ يَتَفَطَّنُ لِمَا فِي كَلاَمِ أَهْلِ البَاطِلِ مِنَ البَاطِلِ، ويَرُدُّهُ.**

وَهُمْ لَمَّا هَدَاهُمْ اللهُ بِهِ يَتَوَافَقُونَ فِي قَبُولِ الحَقِّ وَرَدِّ البَاطِلِ رَأْيًا وَرِوَايَةً مِنْ غَيْرِ تَشَاعُرٍ ولا تَوَاطُؤٍ). اهـ

قلتُ: وهذه دُرَّةٌ نَادِرَةٌ لشَيْخِ الإسْلاَمِ ابنِ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في أَنَّ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ مَنْ يَتَفطَّنَ ويَعْرِفُ في كَلاَمِ أَهْلِ البَاطِلِ مِنْ البَاطِلِ.

فنلاحظ أمراً مهماً في كتاب: «العرش» و«العلو» وغيرهما من كتب الإمام الذهبي رحمه الله، وهو أن كتاب: «العرش» متقدم، وقد ألفه في عمر متقدم.

قلتُ: قد صرح فيه بتصحيح أحاديث أو نجده قد صرح بتضعيفها في كتابه: «العلو»، والذي هو متأخر عن كتابه: «العرش» وهو إعادة إخراج لكتاب العرش.(١)

ونلاحظ أمراً آخر أنه يسكت عن حكم بعض الأحاديث، ولا يصرح بضعفها، أو صحتها، أو حسنها في كتابه: «العلو» ولكن نجد أنه علق عليها بالضعف أو النكارة أو الغرابة في كتبه الأخرىٰ كـ: «ميزان الاعتدال»، أو «سير أعلام النبلاء»، أو «تذكرة الحفاظ»، وهذا مما لا تعلمه أنت بلا شك.

وقد بين ذلك العلامة المحدث الألباني رحمه الله في «مختصره علىٰ العلو» (ص١٢)؛ فقال: (قال المؤلف (ص٢١): «حسن الإسناد ». وأقول: كلا، فإن فيه علتين بينتهما في «الأحاديث الضعيفة» (١٢١٦). وكحديث الأوعال الذي يروىٰ عن العباس (ص٤٩-٥٠)، وهو مخرج في (المصدر السابق) (١٢٤٧). **إلىٰ غير ذلك من الأحاديث الضعيفة التي سكت المصنف عنها أو بين ضعفها، أو حسن بعضها، لذاتها أو لغيرها**، وهي ليست كذلك عندنا، وهو وإن كان أعرض عن بعضها كما يشعر بذلك قوله في الترجمة «١٥٢ - القاضي أبو يعلىٰ»: «وسرد كلاماً طويلاً، لكنه ساق أحاديث ساقطة لا يسوغ أن يثبت بمثلها لله صفة» **وإني كنت أحب له أن ينزه كتابه من**

(١) ثم لا يلزم من تصحيح الحافظ الذهبي رحمه الله للحديث أنه حديث صحيح، فقد صحح أحاديث ضعفها العلماء؛ كما هو معروف في كتبه.

الأحاديث التي يراها ضعيفة ولا سيما مما سكت عليه منها. فإن كثيرا من الأحاديث الضعيفة، لا يتنبه لأثرها السيء في الأمة إلا أفراد قليلون من أهل العلم وقد ذكرنا في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» نماذج كثيرة منها).اهـ

وإليك بعض الأمثلة علىٰ ذلك[1]:

قال الإمام الذهبي رحمه الله **في «العرش» (ج٢ ص٦٨)**: (عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (لما ألقي إبراهيم في النار، قال: اللهم إنك واحد في السماء، وأنا واحد في الأرض أعبدك). هذا **حديث حسن**، من حديث أبي جعفر الرازي، عن عاصم، عن أبي صالح عن أبي هريرة). اهـ

قلتُ: فحسن الإمام الذهبي رحمه الله الحديث بقوله: (هذا حديث حسن) في كتابه: «العرش».

وقال الإمام الذهبي رحمه الله **في «العلو» (ص ٢٠) عن نفس الحديث**: (حديث إسحاق بن سليمان الرازي حدثنا أبو جعفر الرازي عن عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (لما ألقي إبراهيم عليه السلام في النار قال اللهم إنك واحد في السماء وأنا في الأرض واحد أعبدك). **هذا حديث حسن الإسناد** رواه جماعة عن إسحاق).اهـ

وقال الإمام الذهبي رحمه الله **في «ميزان الاعتدال» (ج٤ ص٢٩٥)؛ عن هذا الحديث**: (غريب جداً). اهـ

---

(١) **قلتُ**: وإلا الأمثلة علىٰ ذلك كثيرة، قد تتبعتها وجمعتها، وهذا بلا شك لا يعلمه البوابون من أشكالك!.

قلتُ: وذلك بعد أن ذكر ترجمة الراوي؛ **فقال في «ميزان الاعتدال» (ج٤ ص٢٩٤)**: (قال أحمد العجلي: لا بأس به. وقال آخر: صدوق. وقال البخاري: رأيتهم مجمعين علىٰ ضعفه. وروىٰ ابن عقدة، عن مطين، عن ابن نمير، قال: كان أبو هشام يسرق الحديث. وروىٰ أبو حاتم، عن ابن نمير، قال: أضعفنا طلبا **وأكثرنا غرائب**). اهـ

قلت: وهو حديث ضعيف، قد ضعفه العلامة المحدث الألباني رحمه الله واعتمد تضعيف الذهبي له في كتابه: «ميزان الاعتدال»، ولم يعتمد تحسينه له في العرش والعلو.

قال العلامة المحدث الألباني رحمه الله في «السلسلة الضعيفة» (ج٣ ص٣٦٠): (وأخرجه الذهبي في ترجمة أبي هشام، واسمه محمد بن يزيد الرفاعي الكوفي وذكر اختلاف العلماء فيه من طريق الحسن بن سفيان: حدثنا محمد بن يزيد الرفاعي به. ثم ضعفه –يعني الذهبي– بقوله: (غريب جدا)).اهـ

مثال آخر:

قال الإمام الذهبي رحمه الله في «العرش» (ج٢ ص٧٢): (وأخبرنا **بإسناد صحيح ثابت**، عن حبيب بن أبي ثابت، أن حسان بن ثابت أنشد للنبي ﷺ: شهدت بإذن الله أن محمداً).اهـ

ثم قال الإمام الذهبي رحمه الله في «العلو» (ص٤٧) في نفس الحديث: (وهذا مرسل أيضـًا). اهـ

وقال الإمام الذهبي رحمه الله **في «سير أعلام النبلاء» (ج٢ ص٥١٩)**: (هذا مرسل). اهـ

مثال آخر:

قال الإمام الذهبي رحمه الله **في «العرش» (ج٢ ص١٣٩)**: (وعن ابن مسعود، عن رسول الله ﷺ قال: (ارحم من في الأرض يرحمك من في السماء). هذا حديث حسن الإسناد).اهـ

وقال الإمام الذهبي رحمه الله **في «العلو» (ص١٩)**: (عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود ارحم من في الأرض يرحمك من في السماء ورواه عمار بن زريق عن أبي إسحاق مرفوعاً والوقف أصح مع أن رواية أبي عبيدة عن والده فيها إرسال).اهـ

قلتُ: وحديث حسر الثوب في المطر من هذا القبيل.

قال الإمام الذهبي رحمه الله **في «العرش» (ج٢ ص١٤٤)؛ عن الحديث**: (هذا حديث صحيح). اهـ

وقال الإمام الذهبي رحمه الله **في «العلو» (ص٤٦)**: (أخرجه مسلم). اهـ

قلتُ: فعزاه لمسلم.

وقَالَ الذَّهَبِيُّ رحمه الله **في «مِيزَان الاعْتِدَال» (ج١ ص٣٧٥)**: (وينفردُ بأحاديث عدَّت مِمَّا يُنْكرُ، واخْتُلِفَ في الاحْتِجاج بها منها: ... وحديثُ حَسْرِ عَنْ بدنهِ وقَالَ: (إنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بَربِّهِ) ... وغالبُ ذَلِكَ في صَحيحِ مُسْلم). اهـ

قلتُ: فالحافظُ الذَّهَبِيُّ رحمه الله يعدُّ هَذَا الحَديثَ مِنْ إفرادِ جَعْفر بنِ سُليمانَ، بلْ مِنْ مَنَاكيرِهِ.

قلتُ: وأَمَا تعلم أنه إذا اختلف النقل عن العلماء يأخذ قوله ما وافق فيه الدليل، ويُرد الآخر، وهذا ما عليه السلف عند اختلاف روايات العالم، فيأخذون من قوله ما وافق الدليل، ويتركون الآخر المخالف للدليل، والله ولي التوفيق.

قال ابنُ حَجَرٍ رحمه الله في «فَتْحِ البَاري» (ص١٠ ص٤٤): (فالجوابُ عنهُ مِنْ ثلاثةِ أَوْجُهٍ؛ أحدُهَا: لوْ حُمِلَ علىٰ ظاهرِهِ لم يَكُنْ مُعارِضًا للأحاديثِ الثّابتةِ في تحريمِ كلّ مُسكرٍ؛ ثَانِيهَا: أنهً ثبتَ عن ابنِ مَسْعودٍ رضي الله عنه تحريمُ الْمُسْكرِ قليلُهُ وكَثيرُهُ فإذا اخْتَلَفَ النَّقْلُ عَنْهُ كَانَ قَوْلهُ الْمُوافِقُ لقَوْلِ إخوانهِ مِنَ الصَّحَابةِ معَ مُوَافقةِ الحديثِ الْمَرْفوعِ أَوْلَىٰ). اهـ

ومِثالُ ذَلِكَ: فَقَدْ جاءَ عنِ الإمامِ أحمدَ رحمه الله أنهُ ليسَ في الحُلّي الْمُستعمل زَكاة، ولهُ رِوَايةٌ أُخْرىٰ أنّ فيهِ زكاة، فيُؤخذُ بِمَا وَافقَ الدّليل من قولهِ رحمه الله إنِ اخْتَلَفَتْ الرِّوايات عنهُ، ويُترك ما خَالفَ الدَّليل!.

قالَ العَلاّمةُ الشَّيْخ محمد بنُ صالح العُثيمين رحمه الله في «تَعْليقاتهِ علىٰ الكافي لابنِ قُدامة» (ج٣ ص١١): (قالَ ابنُ قَدامةَ في الكافي: حكَىٰ ابنُ أَبِي مُوسىٰ عنه؛ أي: عَنِ الإمامِ أحمدَ: أنّ فيهِ الزّكاة لعمُومِ الأخبار؛ فالأخبارُ الوَاردة في زَكاةِ الذَهْبِ والفِضّة عامّة ما فيهَا تَفْصيل؛ فإنْ قالَ قائلٌ لماذا لم تَذْكُرْ الحديثَ الّذي استدّلَ به الْمُؤلف بلْ ركنتَ إلىٰ التَّعليلِ، وهوَ قَولهُ (ليسَ في الحُلّي زَكَاة)؟؛ فالجوابُ أَنَنا عَدلّنا عنهُ، لأنَّ

هذا الحديثَ لا يَصُحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، ومَا لم يَصُحّ فلاَ يجوزُ الاسْتدلالُ بهِ، وهوَ غيرُ مَطرّد، ولا مُنعكس؛ إذ أنّ الحُلي قد تجبُ فيهِ الزّكاة، وقدْ لا تجبُ فليسَ علىٰ إطلاقهِ، فلاَ يصحُّ الاستدلال به؛ **أَمَّا الرِّواية الثّانية عن أحمدَ ففيهِ زَكاة؛ أي: في الحُلّي والدليل عُمُوم الأخْبار**).اهـ

فأَخذُوا برِوايةِ الإمامِ أحمدَ بِمَا وَافَقَتِ الدَّليل، وتَركُوا الرّواية التي خَالفت الدَّليل، واللهُ الْمُوفّق!.

قلتُ: فكلام الحافظ الذهبي رحمه الله في كتابه: «ميزان الاعتدال» واضح وضوح الشمس، ولكنك حاطب ليل، وجارف سيل!!.

قلتُ: واستنكر عليّ البواب الحاقد قول **الحَافِظُ ابنُ الشَّهيد في «عِلَلِ أَحاديث صَحِيحِ مُسلم» (ص٥٥)**: (وَهَذَا حَدِيثٌ تَفَرَّدَ بِهِ جَعْفَرُ بنُ سُلَيْمَانَ، مِنْ بَينِ أَصْحَابِ ثَابتٍ لَمْ يَرْوِهِ غَيرِهِ). اهـ

قلتُ: فلذَلِكَ لَمْ يقبلْ الحافظُ ابنُ الشَّهيد رحمه الله من الحافظِ مُسلمٍ رحمه الله إخراجَ هَذَا الحديثَ في «صَحيحهِ»!، وقوله واضحٌ.

قلتُ: والحافظ ابن عمار الشهيد رحمه الله يتكلم علىٰ أحاديث صحيح مسلم، فهو يبين عللها، فلماذا تحرف مراد الحافظ ابن عمار الشهيد رحمه الله.

ولذلك قال الحافظ الذَّهَبِيّ رحمه الله في «السير» (ج١٤ ص٥٤٠) في ترجمة الحافظ ابْنِ عَمّارَ الشَّهِيد (المتوفي سنة ٣١٧هـ): (ورأيت له جزءاً مفيداً فيه بضعة وثلاثون حديثـًا من الأحاديث التي بين عِلَلها في صحيح مُسْلِمٍ). اهـ

واستنكر عليّ الحاقد الحاسد قول الحافظ البَزَّار في «المُسند» (ج١٣ ص٢٩٣): (وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ، عَنْ ثابتٍ، عَن أَنَس إلاَّ جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمانِ).اهـ

قلتُ: فجعفرٌ تَفَرَّدَ بِهَذا الطَّريق، وله عَنْ ثابتٍ[1] مَناكير وإفراداتٍ لا تصحُّ.

فقال الحاقد الحاسد في «مقاله البالي» (ص٣)؛ معلقـًا: (أقول: قال البزار رحمه الله تعالىٰ: (لم نسمع أحداً يطعن عليه في الحديث ولا في خطأ فيه، إنما ذكرت عنه شيعيته، وأما حديثه فمستقيم). اهـ وأظن أن كلام البزار رحمه الله واضح ولا يحتاج لتعليق! فليتق الله في نفسه هذا الصغير ولا يتجرأ علىٰ حديث النبي ﷺ). اهـ

قلتُ: وهذا من جهلك في «**علم الحديث ومعرفة علله**»، وكذلك هذا يدل علىٰ قصور فهمك أيها البواب المتعالم أما تعلم أن علماء الحديث تكلموا في رواية جعفر بن سليمان الضبعي عن ثابت، فلماذا تدلس علىٰ الناس بدليل أنك لم تتكلم علىٰ كلام العلماء في رواية جعفر عن ثابت الذي نقلته أنا في أصل بحثي، فكلام المحدثين واضح ولا يحتاج إلىٰ تعليق أيها **المتعالم**.

قَالَ الإمَامُ ابنُ القَيِّمِ رحمه الله في «الكَافِيَةِ الشّافِيَةِ» (ص١٣٩):

قُفْلٌ مِنَ الجَهْلِ المُرَكّبِ فَوْقَهُ

---

(١) وثابتٌ البُناني رحمه الله لهُ أصحابٌ ثِقات حَفِظوا حديثَهُ، أشهرُهم ثلاثةٌ: حمادُ بنُ سَلَمة، وحمادُ بنُ زيد، وسُليمانُ بنُ الْمُغيرة.

وأمَّا جعفرُ بنُ سُليمانَ، فلهُ عَنْ ثابتٍ مَناكيرٍ وإفراداتٍ لم تثبُتْ، فانتَّبه.

قُفْلُ التَّعَصُّبِ كَيْفَ يَنْفَتِحَان

قلتُ: ولَمْ يُخَرِّجِ الحَدِيثَ[1] البُخَارِيُّ في «صَحيحِهِ»؛ وهَذَا يَدلُّ عَلَىٰ عَدَمِ صِحَّتِهِ عندَهُ؛ بدليلِ أَنَّه لَمْ يُخَرِّجْ لجَعْفَرِ بنِ سُليمانَ في «صَحِيحِهِ»،[2] بلْ قَالَ عَنْهُ فِي «التَّاريخِ الكَبِيرِ» (ج٢ ص١٩٢): (يُخالفُ في بَعْضِ حَدِيثِهِ)، وهَذَا فيهِ إِشْعارٌ بأَنَّ عُدولَهُ عنه لِعلَّةِ نَكَارةِ حَدِيثِهِ، ومُخالفتِهِ لحَدِيثِ الثِّقات، وهَذهِ النُّقطةُ في الحَقيقةِ غَفَلَ عَنْهَا الكثيرُ مِمَّن يُخْرِجُ أَحَاديثَ في صَحيحِ مُسْلِمٍ، وَهِيَ فِي قَوانينَ أَهْلِ الحديثِ منْ قَبِيلِ الْمُنْكرِ، والْمُنْكرُ لا يُعْتَبَرُ به، فافْهَم لهَذَا.

فأنكر عليّ هذا الحاقد الحاسد في «مقاله البالي» (ص٣)؛ بقوله: (أقول: يلزم من هذا أن كل من لم يروي له البخاري في الصحيح أنه ضعيف الحديث! وكل حديث لم يذكره البخاري في صحيحه فهو معلول!!، وهذا لم يقله حتىٰ البخاري رحمه الله نفسه، فليس كل حديث صحيح عنده أخرجه في صحيحه، ومن المعلوم أن شرط البخاري رحمه الله في صحيحه أقوىٰ الشروط في صحة الحديث، ولا يعني أن مالم يكن علىٰ شرطه ليس بصحيح ولا في حيز القبول! وهذا يعرفه كل من درس علم الحديث). اهـ

قلتُ: أنا لم أقل هذا الكلام بل قلت: (**ولَمْ يُخَرِّجِ الحَدِيثَ البُخَارِيُّ في «صَحيحِهِ»؛ وهَذَا يَدلُّ عَلَىٰ عَدَمِ صِحَّتِهِ عندَهُ؛ بدليلِ أَنَّه لَمْ يُخَرِّجْ لجَعْفَرِ بنِ سُليمانَ**

(١) وهَذَا الحديثُ قدْ أَنْكروهُ عَلَىٰ جَعْفرِ بنِ سُليمانَ لتَفَرُّدِهِ بهِ.

(٢) وانظر: ((تهذيب الكمال)) للمِزِّيِّ (ج٥ ص٤٢).

في «صَحِيحِهِ»، **بلْ قَالَ عَنْهُ فِي «التَّارِيخِ الكَبِيرِ» (ج٢ ص١٩٢): (يُخالفُ في بَعْضِ حَدِيثِهِ)**، ...)، وكلامي هذا واضح فلماذا تحرفه علىٰ غير المراد أيها البواب.

وقال الحاقد الحاسد في «مقاله البالي» (ص٣): (وأما قول البخاري في التاريخ: يخالف في بعض حديثه، فأين المخالفة في هذا الحديث؟!.

وقول الصغير: (وهَذَا فيهِ إِشْعارٌ بأنَّ عُدولَهُ عنه لِعلَّةِ نَكَارةِ حَدِيثِهِ، ومُخالفتِهِ لحَدِيثِ الثِّقات..).

فأين هذه الأحاديث التي خالفهم جعفر بحديثه هذا!!؟). اهـ

قلتُ: دليل المخالفة أيها الجاهل أنه تفرد بهذا الحديث عن ثابت ولم يتابعه أحد، ولذلك قدْ أَنْكروهُ عَلَىٰ جَعْفرِ بنِ سُليمانَ لتَّفرُّدِهِ بهِ، وهذا وحده كافي في رد حديثه هذا فقد بين **أئمة الحديث** أنه لجعفر بن سليمان الضبعي عن ثابت البناني مناكير.

قالَ عنهُ عَليُّ ابْنُ الْمَدِينيّ: (لَمْ يَكُنْ عِنْد جَعْفَرٍ كتابٌ، وَعِنْده أَشْيَاءُ لَيست عِنْدَ غَيرهِ)، وقالَ أيضـًا: (أَمَّا جَعْفَر بنُ سُلَيْمَان فَأَكْثرَ عَن ثَابتٍ، وَكَتَبَ مَرَاسِيلَ، وَكَانَ فِيهَا أَحَادِيثُ مَنَاكِيرُ)، وقالَ الجُوزَجَانيُّ: (جَعْفَرُ بنُ سُليمانَ الضُّبَعِيُّ رَوَىٰ أَحاديث مُنْكَرة وهوَ ثِقَةٌ مُتماسك كَانَ لاَ يَكْتُب)، وقالَ الأَزْدِيُّ: (كانَ فيهِ تَحاملٌ عَلَىٰ بَعْضِ السَّلفِ وكَانَ لاَ يَكذبُ في الحديثِ، ويُؤخذُ عنهُ الزُّهد والرَّقائق، وأَمَّا الحديثُ فعامَّةُ حديثِهِ عنْ ثابتٍ، وغَيْرِهِ فيها نظرٌ ومُنكر)، وقالَ ابنُ الجَوْزيِّ: (فِي بعضِ حَدِيثه مُنكر كَانَ

يُبغضُ أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَكَانَ يحيىٰ بنُ سَعيدٍ يَستضعفهُ)، وقَالَ الذَّهَبِيُّ: (وله مَا يُنكر)، وقالَ البُخَارِيُّ: (يُخالفُ فِي بَعْضِ حديثِهِ).[1]

قلتُ: وكونه يروي مناكير عن ثابت البناني كما بين **أئمة أهل الحديث**، فهذا جرح، ولا يلزم من هذا الجرح جرح ذات الراوي، وهذا مما غفل عنه **الحاقد الحاسد**، ولم يتفطن له لأنه من الجهلة في علم الحديث فلا يجوز له الخوض فيه والكلام فيه.

الحق شمس والعيون نواظر

لكنها تخفىٰ علىٰ العميان

قالَ شيخُ الإسلام ابنُ تَيميَّةِ رحمه الله في «الفتاوىٰ» (ج١٣ ص٣٥٢)؛ عن أهل الحديث أنهم: (يُضَعِّفُونَ مِنْ حَدِيثِ الثِّقَةِ الصَّدُوقِ الضَّابِطِ أَشْيَاءَ تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ غَلِطَ فِيهَا بِأُمُورٍ يَسْتَدِلُّونَ بِهَا، وَيُسَمُّونَ هَذَا «**عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ**» وَهُوَ مِنْ أَشْرَفِ عُلُومِهِمْ؛ **بِحَيْثُ يَكُونُ الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ ثِقَةٌ ضَابِطٌ، وَغَلِطَ فِيهِ**). اهـ

---

(١) انظر: ((تَهْذيب التَّهذيب)) لابنِ حَجَرٍ (ج٢ ص٩٧)، و((أَحْوال الرِّجال)) للجُوزَجَانِيِّ (ص١٨٤)، و((العِلَلِ)) لابنِ الْمَدِينيّ (ص٨٧)، و((الضُّعفاء والْمَتروكين)) لابنِ الجَوْزِيِّ (ج١ ص١٧١)، و((الْمُغني في الضُّعفاء)) للذَّهَبِيِّ (ج١ ص١٣٢)، و((مِيزَان الاعْتِدَال)) له (ج١ ص٣٧٤)، و((التَّاريخ الكَبِير)) للبُخَارِيِّ (ج٢ ص١٩٢)، و((عِلل الأحاديث في صَحيحِ مُسلم)) لابنِ الشَّهيد (ص٥٥).

قلتُ: وكذلك يكفي أن جعفر بن سليمان الضبعي تفرد به عن ثابت البناني، وثابتٌ البُناني رحمه الله لهُ أصحابٌ ثِقات حَفِظوا حديثَهُ، أشهرُهم ثلاثةٌ: حمادُ بنُ سَلَمة، وحمادُ بنُ زيد، وسُليمانُ بنُ الْمُغيرة.

قال الإمام مسلم رحمه الله **في «صحيحه» (ص٦)**: (أما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته، وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما علىٰ الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما، أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس). اهـ

قلتُ: أي: إذا تفرد مثلاً صدوق أو ثقة عن الزهري مثلاً أو غيره بحديث ولم يروه أحد من أصحابه الثقات المعروفين بالرواية عنه فإن حديثه هذا لا يقبل؛ كهذا.

قلتُ: وهذا لا يعرفه الجهلة في «**علم الحديث والعلل**» أشكالك ممن لم يدرسوا علم الحديث علىٰ أيدي المحدثين.

قال العلامة المعلمي رحمه الله **في «رفع الأشباه» (ج١ ص٣٠٤)**: (فأما جلهم بالعلل **فحدّث ولا حرج**). اهـ

وقالَ الحافظُ الحاكمُ رحمه الله **في «مَعرفةِ عُلوم الحديثِ» (ص١٤٠)**: (ذِكْرُ النَّوْعِ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ عُلُومِ الْحَدِيثِ؛ هَذَا النَّوْعُ مِنْهُ مَعْرِفَةُ عِلَلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ عِلْمٌ بِرَأْسِهِ غَيْرَ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ... فَإِنَّ مَعْرِفَةَ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَجْلِ هَذِهِ الْعُلُومِ). اهـ

قالَ الحافظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمه الله **في «النُّكت»** (ج٢ ص٧١١): (وهذا الفنُّ أغمضُ أنواعِ الحديث، وأدقُّها مَسْلكـًا، **ولاَ يقومُ به إلاّ مَنْ مَنَحَهُ اللهُ تعالىٰ فهمـًا غائِصـًا، وإطِّلاعـًا حاويـًا، وإدراكـًا لمراتِبِ الرواة، ومعرفةً ثاقبة، ولهَذَا لم يتكلّم فيه إلاّ أفرادٌ من أئمةِ هذا الشَّأْنِ وحُذّاقِهم، وإليهم المَرْجِعُ** في ذلك لِماَ جعلَ الله فيهِمْ من مَعْرفة ذلك، والاطِّلاعِ علىٰ غوامضهِ **دونَ غَيْرهمْ ممّن لم يُمارس ذَلِكَ**). اهـ

وقال الحافظ ابْنُ رَجَبٍ رحمه الله **في «شرح العِلَلِ»** (ج٢ ص٦٦٢): **(ولا بدَّ في هذا العلمِ مِن طُولِ الْمُمارسة،** وكثرةِ الْمُذاكرةِ، فإذا عُدم المذاكرة به، فَلْيكثر طَلبة الْمُطالعة في كَلامِ الأئمَّةِ العارِفِينَ به؛ كيحيىٰ بنِ سعيد القَطَّان، ومَنْ تلقىٰ عنه؛ كأحمدَ بنِ حَنْبَلٍ، وابْنِ مَعِينٍ، وغَيْرِهِمَا، فمَنْ رُزِقَ مُطالعة ذَلِكَ، وفَهمهُ، وفقَهتُ نفسُه فيهِ، وصَارَتْ لهُ فيهِ قُوَّةُ نفسٍ ومَلكة، **صَلح له أنْ يتكلَّمَ فيه**). اهـ

وقال الحافظ الخطيب رحمه الله **في «الجامع لأخلاق الراوي»** (ج٢ ص٢٩٤): (مَعْرِفَةُ الْعِلَلِ أَجَلُّ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ يرْأَسُهُ غيرَ الصَحِيْحِ والسَّقِيْمِ، والجَرْحِ والتَّعْدِيل).اهـ

وأقول للبواب:

دع عنك الكتابة لست منها

ولو سودت وجهك بالمداد

قلتُ: فقد تبين جهلك أيها البواب في **«علم الحديث»**: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [المجادلة:١٨].

وحاصل الأمر: أن حديث حسر الثوب في المطر ضعيف عند التحقيق، وأن شبهك التي أتيت بها أيها المعترض لا تسمن، ولا تغني من جوع!.

قال العلامة المحدث الألباني رحمه الله **في «الصحيحة» (ج٢ ص٢٢٢)**: (رأي العالم المختص في علمه حجة علىٰ غير المختص، لا يجوز رده إلا بحجة أقوىٰ). اهـ

قال أبو الحسن الأثري: فقول أهل الحديث في الحكم علىٰ الأحاديث حجة علىٰ غيرهم؛ لأنهم مختصون في علمهم فقولهم حجة علىٰ غيرهم[1] لا يجوز لأي أحد رد قولهم إلا بحجة تكون أقوىٰ.

قلتُ: فقد تبين لك وللقارئ الكريم من هو الصغير الآن!!، وأنك أنت من الأصاغر.

فعَنْ أَبِي أُمَيَّةَ الجُمَحِيِّ رضي الله عنه **قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ** ﷺ **عَنْ أَشْرَاطِ السّاعَةِ فَقَالَ: (إنّ مِنْ أَشْرَاطِها أَنْ يُلْتَمَسَ العِلْمَ عِنْدَ الأَصَاغِرِ)**.

حديثٌ صحيحٌ

أخرجه الطَّبَرَانِيُّ في «الْمُعْجَم الكبير» (ج٢٢ ص٩٠٨)، وفي «المعجم الأوسط» (٨١٣٦)، وعبدُ الغني الْمَقْدِسيُّ في «العلم» (ق/ ١٦/ ط)، وابنُ عبد البَرِّ في «جامع بيان العلم» (ج٢ ص٦١٢)، وابن المبارك في «الزهد» (٦١)، واللالكائي في «الاعتقاد» (١٠٢)، والداني في «الفتن» (ج٤ ص٨٤٨)، والخطيبُ في «الجامع لأخلاق الراوي» (ج١ ص١٣٧)، وفي «الفَقيه والْمُتفقّه» (ج٢ ص٧٩)، وفي «نَصيحةِ

(١) كأشكال البوابين الذين لم يعرفوا بطلب العلم علىٰ أيدي علماء أهل السنة والجماعة، وشيخهم كتابهم.

أهلِ الحديث» (ص٢٧)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (ج٥ ص٢٨٢٩) من عدة طرق[1] عن ابنِ لهَيِعَةَ عن بَكْرِ بن سَوادة عن أَبِي أُميّةَ به.

قلتُ: وهذا إسناده صحيح.

قال العلامة المحدث الألباني رحمه الله **في «الصحيحة» (ج٢ ص٣٠٩)**: (قلت: وهذا إسناد جيد لأن حديث ابن لهيعة صحيح إذا كان من رواية أحد العبادلة عنه وابن المبارك منهم). اهـ

وقَالَ ابنُ عبدِ البَرِّ رحمه الله **في «جامع بيان العلم» (ج٢ ص٦١٧)**: (وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ .. إِنَّ الصَّغِيرَ ... **إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ الَّذِي يُسْتَفْتَىٰ وَلا عِلْمَ عِنْدَهُ**).اهـ

وَقَالَ الحافظُ ابنُ عبدِ البَرِّ رحمه الله **في «جامع بيان العلم» (ج٢ ص٦١٧)**: (وَقَالُوا: الْجَاهِلُ صَغِيرٌ وَإِنْ كَانَ شَيْخًا، **وَالْعَالِمُ كَبِيرٌ وَإِنْ كَانَ حَدَثًا**). اهـ

وَقَالَ الحافظُ ابنُ عبدِ البَرِّ رحمه الله **في «جامع بيان العلم» (ج٢ ص٦١٧)**: (وَذَكَرَ أَبُو عُبَيْدٍ – يَعْني: الْقَاسِمُ بْنُ سَلَّامٍ – فِي تَأْوِيلِ هَذَا الْخَبَرِ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ كَانَ يَذْهَبُ بِالأَصَاغِرِ إِلَىٰ أَهْلِ الْبِدَعِ وَلا يَذْهَبُ إِلَىٰ السِّنِّ). اهـ

وَقَالَ العلَّامةُ المحدث ناصر الدِّين الأَلْبَانِيُّ رحمه الله **في «الصّحيحة» (ج٢ ص٣١٠)**: (يَبْدُو لي أَنَّ الْمُرادَ بـ(الأَصَاغِرِ) هُنَا **الجهلةُ الَّذين يتكلَّمونَ بغيرِ فقهٍ في** الكِتَابِ، والسُّنةِ **فَيُضِلُّونَ وَيضلُّون**). اهـ

---

(١) وهم: عبد الله بن المبارك، وكامل بن طلحة الجَحْدَري، وعفيف بن سالم الموصلي.

قلتُ: فالحديث من رواية أحد العبادلة عن ابن لهيعة؛ فهو صحيح.

وقال السخاوي رحمه الله **في «الأجوبة المرضية» (ج٣ ص٩٩٤)**: (وإنما المراد بالصغر، النقص في الفهم، والعقل، والنظر في أمور الدين، ومصالح المسلمين[1]). اهـ

قلتُ: كأشكال هذا الصغير المتعالم البواب!!.

قلتُ: واعلم أيها المتعالم أني قَد اتَّبَعت في نَقْدِ الأَحَادِيث **مَنْهَجُ أَهْلِ الحَدِيثِ** حَسَب تَطْبِيق قَوَاعدِ عُلُومِ الحَدِيثِ، وحَكَمْتُ عَلَيْه ببيَانِ دَرَجَةِ الضَّعْفِ، لأنَّ الهَدَفَ إِنَّمَا هُوَ إِظْهَارُ الحَقّ رَضِيَ مَنْ رَضِي، وسَخِطَ مَنْ سَخِط؛ خِدْمةً لسُّنَّةِ نَبيِّنَا مُحمَّدٍ صلىٰ الله عليه وسلم، وإلاَّ قَالَ في الدِّينِ مَنْ شَاءَ بِمَا شَاءَ.

فَعَنِ الإِمَامِ ابنِ المُبَارِكِ رحمه الله **قَالَ: (الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، وَلَوْلَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ).**

أثرٌ صحيحٌ

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ في «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج١ ص١٥)، والتِّرْمِذِيُّ في «العِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج٥ ص٣٤٠)، وابنُ أَبِي حَاتِمٍ في «الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ» (ج١ ص١٦)، والحَاكمُ في «مَعْرفةِ عُلُومِ الحَدِيثِ» (ص٨)، والسَّمْعَانِيُّ في «أَدَبِ الإِمْلاَءِ والاسْتِمْلاَءِ» (ص٦)، والخَطِيبُ في «شَرَفِ أَصْحَابِ الحَدِيثِ» (ص٨٦)، والرَّامَهُرْمُزِيُّ في «الْمُحدِّثِ الفَاصِلِ» (ص٢٠٩).

وإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

---

(١) **قلتُ**: واجتماع النقص في الفهم، والعقل، والنظر في أمور الدين، ومصالح المسلمين في هذا المعترض الخسيس.

قلتُ: وعِلْمُ الإسْنَادِ، والعِنَايةُ بِهِ مِنْ حِفْظِ اللهِ تَعَالَىٰ لِدِينِهِ.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

هذا ما وَسِعنَي ذكرهُ وأسأل اللهَ أنْ ينفَعنا بِمَا عِلمْنَا، وأن يجعلَهُ حُجّةً لنا لا علينا

وصلىٰ اللهُ علىٰ سِيدِنا محمد وعلىٰ آلِهِ وصحبهِ وسلَّم

فهرس الموضوعات

الرقم	الموضوع	الصفحة
١)	في ديننا الإسلامي لا بأس بالرد على: «أبي قرقاشة التلفي الجهيماني» المبتدع حتى لو كان جاهلاً في العلم لفضحه بين الناس مادام لا يريد أن يستر على جهله في الأصول والفروع، وأنه لا يخاطب خطاب المسلمين، وإنما يخاطب خطاب المبتدعين	٠٣
٢)	دِيبَاجَةٌ نَادِرَةٌ.....	٦
٣)	جَوْهَرَةٌ نَادِرَةٌ.....	٨
٤)	دُرَّةٌ نَادِرَةٌ	٩
٥)	المقدمة.....	١٠
٦)	ذكر الدليل على قمع وقصف المدعو: أبي قرقاشة التلفي الجهيماني في تصحيحه لحديث حسر الثوب في المطر.....	١٥